تحديث

ضرورة إنشاء مركز متخصص لتقويم السلع والمنتجات

دور مهم للهندسة العكسية فى التطوير التكنولوجى منخفض التكلفة

لاشك فى أن تحديث الصناعة... يعد من أهم الأهداف التى يتم التركيز عليها لتحقيق التطوير ورفع كفاءة الأداء الصناعى فى مصر، ويقول الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ورئيس إتحدى الشركات الصناعية.. إنه من الأمور المهمة في هذا المجال... ضرورة انشاء مركز متخصص فى مجال تقييم السلع والمنتجات مما يتيح استيفاء احتياجات المنتجين والمستهلكين فى هذا النشاط الحيوى.

وأوضح ان تقييم السلع والمنتجات يعتبر من العوامل الضرورية اللازمة لأى نشاط صناعى حيث إن ذلك من الأمور المهمة التى تتيح تقييم السلع سواء المطروح منها فى الأسواق أو تلك التى مازالت في مراحل البحوث والتطوير، وهو الأمر الذى يخدم ايضا بصورة مباشرة أنشطة حماية المستهلك خاصة في مجال السلع التى تتعلق بالصحة وأمن وأمان المواطنين.

وأضاف ان هناك جانبا مكملا مهما لهذا النشاط وهو المتعلق بالعمل فى مجال الهندسة العكسية التى تعتبر احد العناصر المهمة للتطوير الصناعى والتحديث التكنولوجى المنخفض التكلفة والصناعة المصرية فى الوقت الحالى تحتاج للأخذ بالحلول الفنية المستحدثة في مجال السلع والمنتجات الهندسية بقدر يساير سرعة التطور ذاتها.

وأوضح انه من الضرورى ان تتم مراعاة انشاء هذا المركز الجديد تحت مظلة وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية.. خاصة ان عمليات تقييم السلع والمنتجات والعمل فى مجال الهندسة العكسية امر يتعلق بالخبرة المتوافرة لدى الخبراء والمتخصصين مع ارتباط ذلك بأسرار صناعية من الواجب الحفاظ عليها.. وبالتالى فيجب ان تظل تحت سيطرة وإشراف الدولة.

وأضاف أن المواصفات القياسية المحلية والعالمية تعتبر وسيلة فعالة فى تطوير وتحديث الصناعة.. بل يمكن اعتبارها بديلا منخفض التكلفة للمراحل الأولى والأساسية لارساء قاعدة للبحث والتطوير.

وهناك تنافس على المستوى العالمى فى مجال الصناعة خاصة فى الصناعات الهندسية.. وتزداد حدة هذا التنافس فى مجال البحوث والتطوير بهدف إدخال تقنيات وخامات ووسائل انتاج جديدة فى الصناعة توفر لها القدرة التنافسية. وبالطبع فان تطوير المواصفات القياسية المصرية يدفع الصناعات الهندسية الى تطوير نفسها بما يتفق مع انماط الانتاج العالمية المتقدمة وتتواكب مع المتغيرات والمستحدثات العالمية فى هذا المجال.

وأوضح ان بعض الصناع قد لايوافقون على هذا الاتجاه.. اما نتيجة تعودهم على أنماط وأساليب الانتاج القائمة أو تجنبا لمشقة التطوير، بالاضافة الى خشيتهم من التكلفة التمويلية المترتبة على ذلك.. ولكن هذا سيعوق وصول الصناعة المصرية الى الموقع والمكانة المستهدفة على المستوى العالمى.

وقال ان أى منظومة مواصفات عالمية تتضمن الحرص على مستويات الجودة الرفيعة والصرامة فى تطبيقها وذلك لفتح الباب امام منتجات بلادها للدخول الى أسواق العالم.. وبالتالى فالسلع التى توصف بأنها مطابقة للمواصفات الألمانية أو البريطانية أو الأمريكية تكتسب ثقة دولية كبيرة فى كفاءتها وجودتها. وبالتالى فإن الوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية الى مستوى الاسم العالمى.. يتيح للمنتجات المصرية فرصا كبيرة لزيادة صادراتها.. وسوف يتحقق ذلك عندما تصبح المواصفات المصرية من رموز الثقة والجودة فى الوعى التجارى العالمى.

وبالتالى فقد اصبحت المواصفات القياسية خاصة فى اطار سياسة التخصصية وتحرير الاقتصاد.. الأداة الحاكمة الوحيدة للدولة.. لدفع الصناعة المحلية نحو الارتقاء والتطوير طبقا للمعايير العالمية.

نادر رياض

وأكد الدكتور نادر رياض ان تحديث الصناعة يتطلب ايضا مساندة ومعاونة فى المجال المصرفى.. فلاشك أن جانبا من تكلفة الصناعة المصرية يتأثر سلبا بالارتفاع المحلى النسبى فى فوائد القروض البنكية، لذلك يجب ان تخصص أسعار فائدة منخفضة لتمويل المشروعات الصناعية وأغراضها.. بحيث يوجه جزء منها لتمويل التملك العقارى والصناعى، وتمويل انتقال تلك الملكية الصناعية من خلال الجهاز المصرفى.

وقال ان النشاط الصناعى يحتاج الى مساندة الجهاز المصرفى ليس فقط من خلال آليات متعددة للتمويل المباشر وغير المباشر، ولكن ايضا من خلال خدمات مالية مختلفة بما يتيح تسهيل إجراءات واتمام الصفقات وتسوية المدفوعات وضمان المخاطر..

وتشمل مجالات تطوير خدمات التمويل عدة عناصر منها تنشيط آلية التمويل التأجيرى والتى لها أثر كبير فى توفير التمويل اللازم للقطاع الصناعى خاصة بالنسبة للصناعات الصغيرة، وإعادة هيكلة بنك التنمية الصناعية ليتحول الى مؤسسة مالية قوية متخصصة فى تمويل الصناعات الصغيرة، وتعديل التشريعات والضوابط المنظمة لعمل بنوك الاستثمار والأعمال بما يضمن قيامها بالدور المنوط بها فى توفير الاستثمار المتوسط والطويل الأجل، كما تشمل هذه العناصر ايضا السماح باستخدام آليات تغطية المخاطر طويلة الأجل بما يشجع البنوك التجارية على التوسع فى توفير هذا النوع من التمويل للقطاع الخاص الصناعى، وإدماج البنوك صغيرة الحجم لتكوين كيانات كبيرة قادرة على القيام بدور ملموس فى توفير التمويل اللازم للنمو الصناعى، وزيادة رؤوس اموال بنوك القطاع العام التجارية التى تقوم بالدور الأساسى فى تمويل القطاع الصناعى.

جريدة الأهرام ٢٠٠٢/٨/٢٧